



ماذا ستكون الاستراتيجية الأمريكية الجديدة إذا انسحب ترامب من الاتفاق النووي مع إيران

بواسطة روبرت ساتلوف

مايو
متوفر أيضاً باللغات:
English

عن المؤلفين



روبرت ساتلوف

روبرت ساتلوف هو المدير التنفيذي لمعهد واشنطن منذ عام 1993. ونظراً لكونه خبيراً في السياسات العربية والإسلامية بالإضافة إلى سياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط فقد كان للدكتور ساتلوف العديد من الكتابات والخطابات حول عملية السلام العربي الإسرائيلي والتحديات التي يواجهها الإسلاميون تجاه النمو الديمقراطي في المنطقة والحاجة إلى دبلوماسية عامة تتميز بالجرأة والابتكار بالنسبة للعرب والمسلمين.



مقالات وشهادة

خلال زيارة الرئيس الفرنسي إلى واشنطن في الأسبوع الماضي أرسل الرئيس ترامب إشارات متضاربة حول مستقبل الاتفاق النووي مع إيران فقد وصف الاتفاق بـ "الجنوني" و"التافه" ولكنه قال إن واشنطن قد تتوصل إلى تفاهم جديد مع باريس والعواصم الأوروبية الأخرى "بسرعة كبيرة" وأنه ملتزماً بـ "المرونة".

وإذا أخذت هذه التصرفات سوية فإنها تعكس [الشخصية] الكلاسيكية لترامب وهو الذي يتفاخر بإثارة حيرة الحلفاء والخصوم على السواء حول خطوته التالية وعندما سيأتي 12 أيار/مايو وهو الموعد المحدد في القانون لتمديد الإعفاءات من العقوبات سيقتضى من غير المعلوم ما إذا كان سيلغي اتفاقاً سخر منه منذ فترة طويلة ووصفه بأنه أسوأ صفقة تم التفاوض بشأنها على الإطلاق - غير أن ما كشفته إسرائيل مؤخراً عن أرشيف إيران النووي السري سيعزز بالتأكيد الحجج الداعية إلى "إلغاء الاتفاق".

ولكن إذا [قرر] الرئيس الأمريكي سحب الولايات المتحدة من الاتفاق واكتفى بسرد ما يشوبه من عيوب فلن يحظى حتى بتسهيل منتقدي الاتفاق (بمن فيهم كاتب هذه السطور). إذ لا يوفّر الانسحاب وحده نهجاً بديلاً لمنع إيران من امتلاك قدرات [لإنتاج] أسلحة نووية كما أن الانسحاب وحده لا يفسّر كيف ستردّ الولايات المتحدة على ردود فعل الأصدقاء والخصوم بمن فيهم إيران بالإضافة إلى ذلك لا يوفّر الانسحاب وحده دليلاً على الأهداف العامة للإدارة الأمريكية تجاه إيران والسياسات اللازمة لتحقيقها. بعبارة أخرى يشكل الانسحاب من الاتفاق خطوة وليس استراتيجية ونحن بحاجة إلى استراتيجية للتعامل مع إيران. وإذا قرر الرئيس الأمريكي الانسحاب من الصفقة النووية ستنبور أربعة خيارات رئيسية حول الاستراتيجية تجاه إيران:

التفاوض على اتفاق أفضل يقوم بتصحيح عيوب الاتفاق الأصلي من خلال تضمين قيود دائمة على التخصيب وفرض حظر على تطوير الصواريخ الباليستية واعتماد نظام تفتيش أكثر تحملاً وقد يتطلب ذلك ورقة ضغط تُجبر إيران على العودة إلى طاولة المفاوضات ويشمل ذلك إعادة فرض العقوبات التي وضعتها الأمم المتحدة والولايات المتحدة وربما فرض غرامات ثانوية على الدول التي لا تقلص مشترياتها من النفط الإيراني إلى مستويات منخفضة بما فيه الكفاية.

وعلى خلاف مناورة الرئيس أوباما التي سعت إلى عرض الاتفاق الإيراني على أنه "اتفاق تنفيذي" يتعين على الرئيس ترامب أن يعود بتقديم أي اتفاق إلى مجلس الشيوخ على أنه معاهدة الأمر الذي سيعزز الضغط على الشركاء الأوروبيين للولايات المتحدة كي يساعدوا على التوصل إلى اتفاق يستأهل عدد الأصوات المطلوبة بموجب الدستور أي 67 صوتاً

التفاوض على اتفاق أكثر أهمية لا يقوم فقط بإصلاح العيوب في الاتفاق القديم بل يتناول الأنشطة الإقليمية الإيرانية الخبيثة أيضاً وفي هذا الصدد أدى دعم طهران للإرهاب والتخريب والميليشيات الشيعية في سوريا والعراق إلى تغيير الوضع الأمني في المنطقة مما أثار قلق العرب والإسرائيليين على حد سواء إن التوصل إلى اتفاق أكثر طموحاً سيكون أكثر تعقيداً إلا أن النجاح سيشكل تأكيداً مثيراً للقيادة الأمريكية - ولبراعة الرئيس ترامب في إبرام الصفقات

إطلاق سياسة تسعى إلى تغيير النظام قد يأتي هذا النهج الجريء نتيجة تقييم يبرز فيه فساد النظام في طهران بحيث لن ينفذ معه أي اتفاق ويمكن للرئيس الأمريكي أن يجادل بأن سعي إيران للسيادة الإقليمية يشكل خطراً واضحاً وشاملاً على المصالح الأمريكية وبطبيعة الحال قد تأخذ الجهود الرامية إلى إحداث تغيير في النظام أشكالاً عديدة مع استبعاد احتمال قيام مواجهة عسكرية ولكن من شأن تحديد الهدف فقط أن يرسم مساراً جديداً للانخراط الأمريكي في الشرق الأوسط

تنفيذ استراتيجية الانكماش في الشرق الأوسط تقلص بموجبها الولايات المتحدة تعريضها للمشاكل الخطيرة والمستعصية في المنطقة وربما كان أوباما قد صمّم الاتفاق النووي كأداة لانتقال أمريكا من مستنقع الشرق الأوسط لكن قد يجادل ترامب بأن الولايات المتحدة ما زالت عالقة هناك كما كان الحال دائماً ويمكن أن يتصوّر المرء قيام الرئيس الأمريكي بإعطاء تصريح يقول فيه "دعونا لا نكون ملزمين مثل جليفر باتفاق مرهق يبقينا مقيدين بإيران لسنوات قادمة" مضيفاً "دعونا نتمتع بحرية اختيار المكان والزمان المناسبين للتصرف".

وفي هذا السيناريو ستواصل الولايات المتحدة تقديم (أو حتى أفضل من ذلك بيع) الأسلحة إلى حلفائها المحليين لكي يتمكنوا من مواجهة إيران ووكلائها ويمكن للرئيس الأمريكي أن يربط الانسحاب من الاتفاق النووي بعقيدة الردع الجديدة التي تنص على ما يلي: أي دليل على قيام إيران بتخصيب المواد الانشطارية إلى درجة تتخطى مستوى معين من شأنه أن يؤدي إلى قيام الولايات المتحدة بعملية عسكرية ضخمة تهدف إلى إنهاء النظام.

وعلى الرغم من أن هذه الخيارات تطل طيف السياسات إلا أنه ليس من الصعب تصوّر تأييد ترامب لأي منها وهذا خير دليل على غياب التماسك الاستراتيجي في الإدارة الأمريكية فيما يتعلق بإيران والشرق الأوسط على نطاق أوسع

وإذا اختار الرئيس الأمريكي الانسحاب من الاتفاق فستتمثل الخطوة الصحيحة في شمل هذا القرار في استراتيجية جديدة [تهدف إلى] التوصل إلى اتفاق أفضل وستؤدي هذه المقاربة إلى تقليل المتاعب بين أصدقاء الولايات المتحدة في أوروبا حيث يشارك بعضهم قلق واشنطن بشأن عيوب الاتفاق الحالي كما أنها تتمتع بفرصة أفضل للنجاح

إلا أن هذا ليس كافياً يتعين على الرئيس الأمريكي أن يعزز سياسة تتمثل [بالتوصل إلى] "اتفاق أفضل" يضم العناصر الأساسية للخيارين الثاني والثالث من دون تحقّل التكلفة السياسية لتبني تلك المسارات الأكثر تطرفاً بشكل علني وكامل يجب أن يتضمن ذلك اعتماد تدابير أكثر فعالية وأكثر حزمًا لمواجهة سلوك إيران المزعزع للاستقرار في جميع أنحاء الشرق الأوسط فضلاً عن اتخاذ مبادرات جديدة - في مجال حقوق الإنسان والحرية الدينية والوصول إلى شبكة الإنترنت على سبيل المثال - التي تضع أمريكا بشكل مباشر إلى جانب الإيرانيين الذين يناضلون من أجل الحرية وقد تشكّل هذه المقترحات مجتمعة سياسةً حقيقيةً تجاه إيران - هي الأولى منذ عقود - وليس مجرد سياسة نووية تجاه إيران

وهناك خطوة خاطئة أيضاً وهي رد الفعل البغيض المتمثل بالانسحاب من المنطقة خلف جدار من التهديد والتوعد ففي نهاية المطاف لا يقوم الانخراط الأمريكي في الشرق الأوسط على الغيرة فالإلى جانب دعم مصالح الولايات المتحدة وحلفائها التقليديين يكمن الهدف الأثني لواشنطن في حل المشاكل هناك قبل أن يتم تصديرها إلى الولايات المتحدة

لنأمل أن يستمدّ الرئيس الأمريكي قراره بشأن الاتفاق النووي من خيار استراتيجي سليم ومعقول تجاه إيران وليس من حافز انعزالي مزلل أو من عدائية متأصلة تجاه الإنجاز الذي حققه سلفه

روبرت ساتلوف هو المدير التنفيذي لمعهد واشنطن

"ذي هيل"

شارك على مواقع التواصل الاجتماعي



تنبيهات البريد الإلكتروني



خبراء في [القضية / المنطقة]



موصى به



BRIEF ANALYSIS

The Economic Future of Northeast Syria

April 20, 2021, starting at 10:00 a.m. EDT



BRIEF ANALYSIS

The Conflicting Moroccan Responses to Normalization with Israel

///
Sadik Rddad



Teaching the Holocaust in the Arab World

//

Ali al-Nuaimi ,
Zeina Barakat ,
El Mehdi Boudra

TOPICS

السياسة الأمريكية

انتشار الأسلحة

المناطق والبلدان

إيران

ابق على اطلاع

سجل لتلقي الاشعارات بالبريد
الإلكتروني



THE
WASHINGTON INSTITUTE
for Near East Policy

19th Street NW – Suite 500 1111
Washington D.C. 20036
Tel: 202-452-0650
Fax: 202-223-5364

الاتصال بالمعهد
غرفة الصحافة

معهد واشنطن يسعى إلى تعزيز فهم متوازن وواقعي للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط والنهوض بالسياسات التي تؤمنها

المعهد هو منظمة (c)3)501 جميع التبرعات معفاة من الضرائب

/ [إدعم المعهد](#)

[حول معهد واشنطن](#)





© 2021 جميع الحقوق محفوظة

[توظيف](#) /
[نهج الخصوصية](#) /
[الحقوق والأذونات](#)